المحور الثالث

النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي العام

تمهيد:

سادت النظرية الكلاسيكية خلال الفترة من منتصف القرن الثامن عشر وحتى ثلاثينات القرن الماضي، أي بدءا مع ظهور كتاب ادم سميث سنة 1776 والموسوم ب " ثروة الأمم" وما تبعه من كتابات الاقتصاديين الكلاسيك الاخرين أمثال ريكاردو وغيرهم ، وحتى ظهور كتاب كينز سنة 1936 في نظريته العامة عن الدخل والاستخدام والفائدة، والجدير بالذكر ان النظرية الكلاسيكية في تحليلها كانت تركز على الوحدات الاقتصادية، أي على الفرد كمستهلك وكمنتج، وهو الامر الذي يتضمنه الاقتصاد الجزئي، ولذلك لم يكن في حينها اهتمام كاف بالاقتصاد الكلي.

الا ان هذا لا ينفي ان النظرية الكلاسيكية لم تتضمن بعض الجوانب النظرية والفكرية ذات الصلة بالاقتصاد الكلي. بل ان هناك العديد من الأفكار المتفرقة التي تتعلق بتوازن الناتج القومي، وبالتشغيل وهذه العوامل لم يتم فيها تحديد ومناقشة العوامل الأساسية التي تحدد المتغيرات الكلية، وبالتالي فإنها لم تظهر كنظرية متكاملة بالمعنى الدقيق للنظرية، ورغم ذلك فان من الضروري ومن المفيد من الناحية التحليلية ذات الصلة بالاقتصاد الكلي تجميع وتوضيح الآراء الكلاسيكية في إطار واحد متكامل من اجل توضيح الكيفية التي يتم بموجبها تحديد مستوى الدخل والاستخدام وفقا للنظرية الكلاسيكية.

وابتداء ينبغي التعرف على الفرضيات والشروط الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية.

1-فرضيات المدرسة الكلاسيكية:

تقوم النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الافتراضات المستمدة أساسا من نظام الحرية الاقتصادية وهي كالتالي :

- **الحرية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي** حسب المبدأ الأساسي لادم سميث "دعه يعمل دعه يمر" ودور الدولة محدد في الامن والدفاع وتتولى أيضا نشاطات اقتصادية ذات طابع عمومي اجتماعي مثل بناء المدارس والمستشفيات وشق الطرق .

- **الفردية والرشادة الاقتصادية:** الفردية يعني ترك المبادرة للفرد لاختيار النشاط الاقتصادي ، اما الرشادة الاقتصادية فتعني ان كل فرد سواء كان منتجا او مستهلكا ادرى بمصلحته وان الفرد بتحقيق مصلحته سوف يحقق بطريقة عفوية و الية المصلحة الجماعية.

– **المنافسة الحرة والية الاسعار**: الحرية لابد ان تؤدي الى منافسة تامة وبتوفرها فالمنتجون سوف يتنافسون في استخدام عناصر الإنتاج الى المستوى الذي تتساوى فيه المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية ، وهو المستوى الذي يعظم فيه المنتج ارباحه، اما الية الأسعار فتعني مرونة الأسعار ، لان هذه المرونة هي التي تصحح الاختلالات وتحقق التوازنات ، وبذلك فان السعر يلعب دور الموجه الاقتصادي.

– **مبدا توافق المصالح** : ويعني توافق المصالح الفردية والاجتماعية وهذا النسيج هو الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي.

– **حافز الربح:** حيث انه المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي الليبيرالي والذي يسميه ادم سميث "اليد الخفية"

– **التوازن الاقتصادي:** وهو يعني تحقيق العمالة الكاملة أي عدم وجود بطالة اجبارية والاستغلال الأمثل للموارد.

– **مبدا حيادية النقود.**

وعموما يمكن القول بان النظرية الكلاسيكية ترتكز على فرضيتين اساسيتين:[1]

- **الفرضية الأولى:** وهي المنافسة الكاملة في سوق السلع والخدمات النهائية وخدمات عناصر الإنتاج(سوق العمل) .ويترتب على ذلك عدم قدرة بائعي هذه السلع والخدمات على السيطرة على اسعارها ، ونظرا لتوافر هذه المرونة في الأسعار وخاصة في معدلات الأجور نحو الانخفاض ، ولهذا فهناك اتجاه تلقائي لكي يعمل الاقتصاد الكلي عند مستوى التوظيف الكامل
- **الفرضية الثانية:** وهي استحالة حدوث حالة عامة من العجز في الطلب او بعبارة أخرى فائض في الإنتاج نظرا لان العرض دائما يخلق الطلب المساوي له وهو ما يعرف بقانون ساي "say" كما سنعرف ذلك لاحقا.

2–منهجية التحليل في النموذج الكلاسيكي .

إن التحليل في النموذج الكلاسيكي مبني على منهجية خاصة والتي تعتمد على قانون" ليون والراس[2] " وفكرة الازدواجية الاقتصادية (حقيقي/نقدي).

ا–قانون والراس:

---

[1] بريبش السعيد, مرجع سبق ذكره, ص: 72

ينص هذا القانون على ارتباط الأسواق بين بعضها البعض، فيستحيل عدم توازن سوق إذا كانت الأسواق الأخرى في حالة توازن .إسقاطا على الأسواق الأربع، هذا يعني أنه إذا كانت أسواق العمل والسلع والخدمات والنقود في حالة توازن فحتما ستكون سوق رؤوس الأموال في حالة توازن. هذا القانون يسمح لنا بتضييق دراسة النموذج الكلاسيكي إلى ثلاث أسواق، فالسوق الرابعة ستكون حتما متوازنة في حالة توازن الأسواق الثلاثة الأولى .لهذا السبب سنبحث عن التوازن في أسواق العمل، السلع والخدمات والنقود.

ب- ثنائية التحليل(الازدواجية:حقيقي/نقدي):

بما أن حيادية النقود هي مسلمة في النموذج الكلاسيكي، فسيكون هناك توازنان :

- **توازن حقيقي** : يتحدد بالوحدات الحقيقية وتوازن نقدي للحصول على المتغيرات النقدية، وتتجلى هذه الازدواجية في التعامل مع التوازنات في الأسواق المختلفة. فالقيم الحقيقية تستخلص من سوقي العمل والسلع والخدمات. والتي تسمح لنا بمعرفة الكميات التوازنية للتشغيل والادخار والاستثمار والاستهلاك.

- **توازن سوق النقود** : فيحدد لنا المستوى العام للأسعار التوازني. وبعد تحديد كل القيم الحقيقية التوازنية والمستوى العام للأسعار التوازني، يمكن حساب القيم الاسمية لكل المتغيرات الحقيقية .

3- العرض الكلي:

كغيره من النماذج التي تبحث في مسألة التوازن الاقتصادي الكلي فإن النظرية الكلاسيكية تستخدم العرض والطلب، وعند الكلاسيك فإن جانب الطلب ليس له أهمية كبيرة على أساس أنه تابع لجانب العرض انطلاقا من قانون " ساي " للمنافذ أي كل عرض يخلق طلب مكافئ له، أي حتمية التوازن (تساوي الطلب على السلع والخدمات وعرضها) ومن هنا لا يمكن أن تتواجد في المجتمع طاقات إنتاجية عاطلة والاقتصاد يكون دوما في حالة تشغيل كامل مهما كان مستوى الأسعار الإسمية، وعلى هذا فإن منحنى العرض الكلي للسلع والخدمات في علاقته بالمستوى العام للأسعار يكون عمودي تماما كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (3-1) : منحنى العرض الكلي حسب الكلاسيك

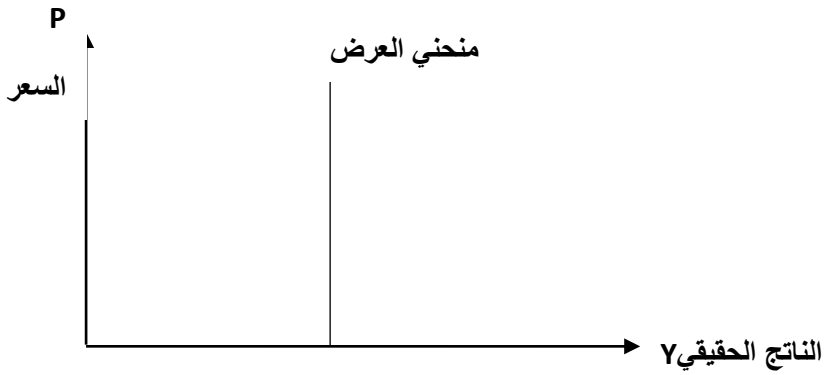

من خلال الشكل السابق فإن حجم الإنتاج يكون مستقلا عن تغيرات السعر الإسمي، وذلك أن المنتجين كما الأفراد يعتمدون على السعر الحقيقي (النسبي) وليس الاسمي. ويكون المحدد لحجم الإنتاج هو حجم عناصر الإنتاج المطلوبة من طرف المنتجين.

4- التوازن الكلي عند الكلاسيك:

اعتبرت النظرية الكلاسيكية ان الإنتاج في الاقتصاد هو دالة في عنصر العمل، أي ان الإنتاج يعتمد على العمل، ومن ثم فان الزيادة في انتاج السلع والخدمات، أي الناتج القومي، (العرض الكلي) يرتبط في الاجل القصير بالزيادة في استخدام عنصر العمل لعدد أكبر من العاملين او ساعات عمل أكثر، ولذلك فان تحليل العرض الكلي، أي الناتج القومي يقوم على تحليل سوق العمل، من خلال تحليل عرض العمل والطلب عليه، والذي يتحدد من خلال مستوى الاستخدام، ومن ثم مستوى العرض الكلي والإنتاج الكلي.[3]

فاذا افترضنا بان حجم الإنتاج (y) يعتمد فقط على عنصر العمل (L) باعتبار ان عنصر راس المال ثابتا أي ان : $Y=f(L): f'(L) >0$

أي ان الإنتاجية الحدية للعمل موجبة ولكنها متناقصة أي : $F''(L)<0$

وهذا يعني ان الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما هو موضح في الشكل التالي :

[3] فليح حسن خلف, مرجع سبق ذكره, ص: 120

الشكل (3-2) : منحنى الانتاج بدلالة عنصر العمل

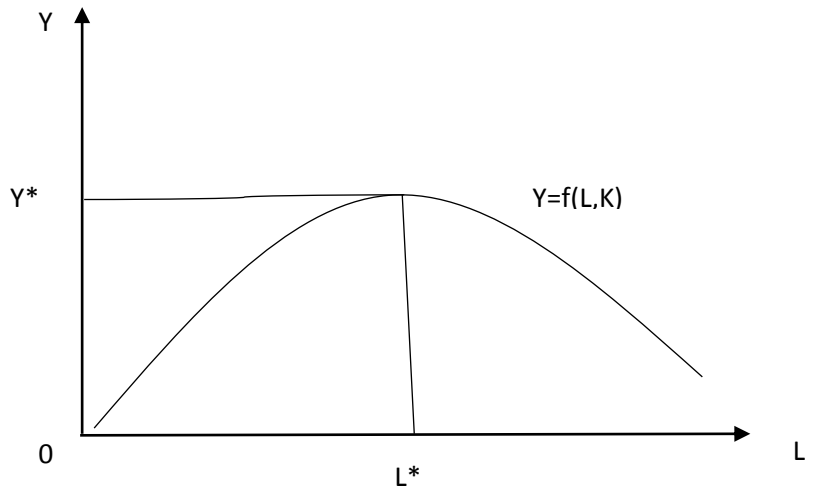

ويمكن تفسير الشكل أعلاه بأن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة كل ما وضفنا وحدات عمل جديدة، بسبب قانون تناقص الغلة في ظل ثبات عناصر الإنتاج الأخرى وتواجدنا في الفترة القصيرة، ثم يصل إلى الذروة وهي مستوى الإنتاج الأعظم *Y التي تكون عندها إنتاجية أخر عامل معدومة، وبعد بلوغ قيمة الإنتاج القصوى يبدأ الإنتاج في التناقص كلما وظفنا يد عامة إضافية لأنها غير مجدية(تكلفتها أكبر من قيمة إنتاجيتها).

وبما ان حجم العمل (L) هو الذي يحدد حجم الإنتاج(Y) ، فمن الضروري البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما (L) . وبعد تحليل سوق العمل فان المقابلة بين الناتج (y) أي العرض، والطلب الكلي (D) تطرح مشكلة التوازن في سوق السلع والخدمات وأخيرا فان المستوى العام للأسعار "P " يتحدد في سوق النقود.

وعليه سنتطرق فيما يأتي الى:

- اولا: التوازن في سوق العمل
- ثانيا: التوازن في سوق السلع والخدمات
- ثالثا: التوازن في سوق النقود

ثم في الأخير نجمع كل عناصر النموذج ونبين كيف تتم عملية التوازن الكلي.

أولا – التوازن في سوق العمل:

لقد كانت نظرة الكلاسيك إلى العمل على أنّه عامل من عوامل الإنتاج يتحدد من خلال الطلب والعرض على العمل في سوق العمل. ولذا لابد من دراسة عرض العمل والطلب عليه ثم نقابلها لنصل الى وضعية التوازن.

1-الطلب على العمل:

يصدر طلب العمل عن المنتجين، وهو يرتبط عكسيا بمعدل الأجر الحقيقي، بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جدد إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية. وهذا يعني بان الطلب على العمل من المنتجين ذو علاقة عكسية مع معدل الاجر الحقيقي.

فاذا رمزنا الى (Nd) للطلب على العمل و ب(W) للأجر الاسمي و (P) للمستوى العام للأسعار فان (w/p) يسمى بالأجر الحقيقي ورياضيا يمكن توضيح ذلك بالعلاقة التالية ;

$$Nd= f_d(w/p) \quad : \quad f'(w/p)<0$$

يعتبر الاجر الذي يصرف للعمال لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية بمثابة تكلفة بالنسبة للمنتجين، وبتالي فان المنتجين يستمرون في طلب العمل طالما كانت ارباحهم تفوق التكلفة. ويتوقفون عن طلب العمل عند تساوي التكاليف مع الأرباح المحققة من العملية الإنتاجية.

ويمكن التعبير على هذه العلاقة رياضيا كالتالي:

$\pi= p.y - w.L$ .....(1)

حيث ان π يرمز للربح ، و p المستوى العام للأسعار، y حجم الإنتاج ، w الاجر الاسمي.

ونعلم مما سبق نعلم ان الإنتاج هو دالة في عنصر العمل ويكتب رياضيا بالشكل:

$Y=f(L)$ .....(2)

بتعويض دالة الإنتاج (العبارة2) في دالة الربح (العبارة 1) نجد:

$\pi= P.f(L) - w .L$ .....(3)

وبالتالي فإنّ التغير في الربح جراء إضافة عامل جديد هو:

$$\frac{d\pi}{dL} = P. \frac{df(L)}{dL} - w.\frac{L}{dL}$$

$$\frac{d\pi}{dL} = P. \frac{df(L)}{dL} - w \quad .....(4)$$

إنّ التغير في الإنتاج نتيجة تغير العمل يعطينا الإنتاجية الحدية للعمل والتي تساوي:

$$PML=\frac{df(L)}{dL}$$

وبتعويضها في المعادلة رقم (4) نجد:

$$\frac{d\pi}{dL}=P.\ PML\ -\ w\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

العلاقة الأخيرة تعني بأن الربح الإضافي الذي تحصل عليه المنشأة نتيجة توظيفها لعامل جديد يساوي الفرق بين الإيراد الإضافي الذي تحصل عليه جراء هذا التوظيف والتكلفة الإضافية.

آلية التوظيف بالنسبة للمنشأة تتواصل إلى غاية أن ينعدم الربح الإضافي من التوظيف $\frac{d\pi}{dL}=0$

وبالتالي تصبح العلاقة (5) كالتالي:

$$\frac{d\pi}{dL}=0 \Longrightarrow P.PML-W=0 \Longrightarrow PML=\frac{W}{P}$$

يشير $\frac{W}{P}$ الى الأجر الحقيقي، وتعني العلاقة الأخيرة ان الأجر الحقيقي يساوي الإنتاجية الحدية للعمل، وبالتالي فإن المؤسسة تتوقف عن التوظيف لعمال جدد عندما يتساوى الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل.

إذا الطلب على العمل عند الكلاسيكيون هو دالة متناقصة في الأجر الحقيقي فكلما زاد الأجر الحقيقي قل الطلب على العمل والعكس صحيح، والشكل أدناه يوضح العلاقة.

الشكل (3-3) : دالة الطلب على العمل

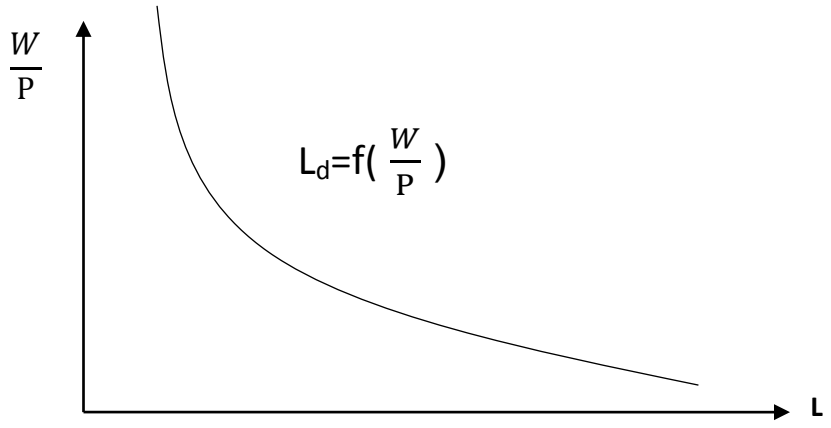

2-عرض العمل:

ان عرض العمل (N_s) في النموذج الكلاسيكي هو تابع متزايد لمعدل الاجر الحقيقي (w/p) حيث:

$NS= f_s(w/p)$: $f'(w/p)>0$.

ومن ثم فان العامل من اجل ان يقوم بعرض ساعات عمل إضافية ينبغي ان يزداد معدل الاجر الذي يحصل عليه حتى يعوضه عن أعباء واضرار زيادة عرض العمل، والعكس. وباعتبار ان عرض العمل يعتمد على معدل الاجر الحقيقي ولا يعتمد على معدل الاجر النقدي، اذ ان العمال لا يتأثرون عادة بما يطلق عليه الوهم النقدي ، أي انهم لا يتأثرون بالأجر الاسمي، ولكنهم يتأثرون بالقوة الشرائية للأجر الاسمي، أي كمية السلع والخدمات التي يشتريها العامل باجره النقدي. [4]

وبتالي فهناك علاقة طردية بين عرض العمل والاجر الحقيقي فكلما زاد هذا الأخير زاد الطلب على العمل ، والعكس صحيح. ويمكن التعبير على هذه العلاقة بيانيا كالتالي.

الشكل (3-4) : دالة عرض العمل

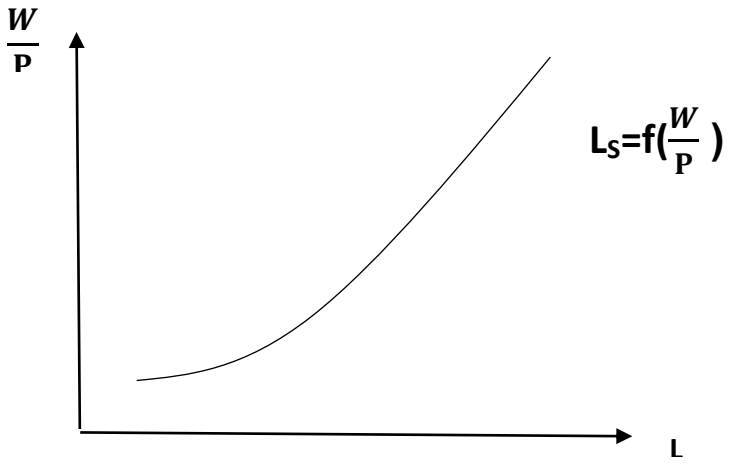

[4] فليح حسن خلف, مرجع سبق ذكره, ص 121

3 –التوازن في سوق العمل:

يتحقق توازن سوق العمل من خلال تلاقي عرض العمل والطلب على العمل محددا الأجر الحقيقي التوازني وحجم العمالة التوازني، أي يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض على العمل، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (3–5) : منحنى التوازن في سوق العمل

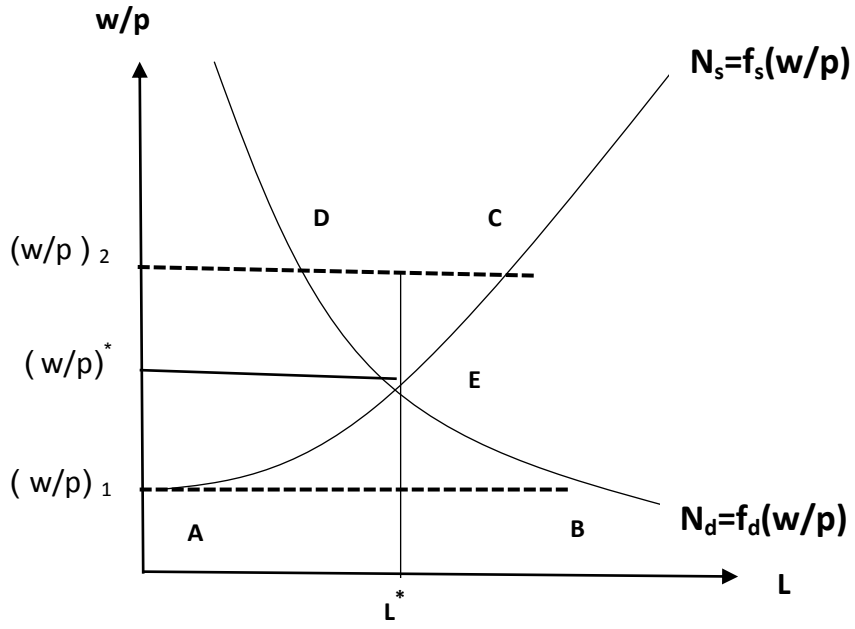

نلاحظ من الشكل أنه عند معدل الأجر الحقيقي **1 (w/p)** الطلب على العمل أكبر من العرض، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل ويقدر هذا العجز بالمقدار **AB** وهذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين من أجل توظيف العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض ثبات الأسعار).

أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي السائد **2(w/p)** فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه وهذا ما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار **CD** ومن أجل القضاء على هذه البطالة لابد أن يقبل العمال بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض ثبات الأسعار) ، وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، إن انخفاض الأجر الحقيقي في هذه الحالة من الاختلالي إلى التوازني، يصبح فرق العمالة **DE** عاطلا اختياريا- إذ كان عاطلا إجباريا في حالة الاختلال -نظرا لعدم رغبة

هذه العمالة للعمل عند مستوى أجر حقيقي أقل، أما فرق العمالة **EC** والذي كان عاطلا إجباريا يصبح موظفا[5].وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تساوي الطلب على العمل مع العرض عليه وهي نقطة التوازن حيث تحدد لنا الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازنية . ومما تجدر ملاحظته هو أن حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في التوازن هما نفسهما حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في الاستخدام الكامل.

4-دالة الانتاج:

إذا تم تحديد حجم العمل فان دالة الإنتاج تعطينا تلقائيا حجم الدخل (الإنتاج) المرفق لذلك ويمكن توضيح ذلك بيانيا كالتالي:

الشكل (3-6) : دالة الانتاج

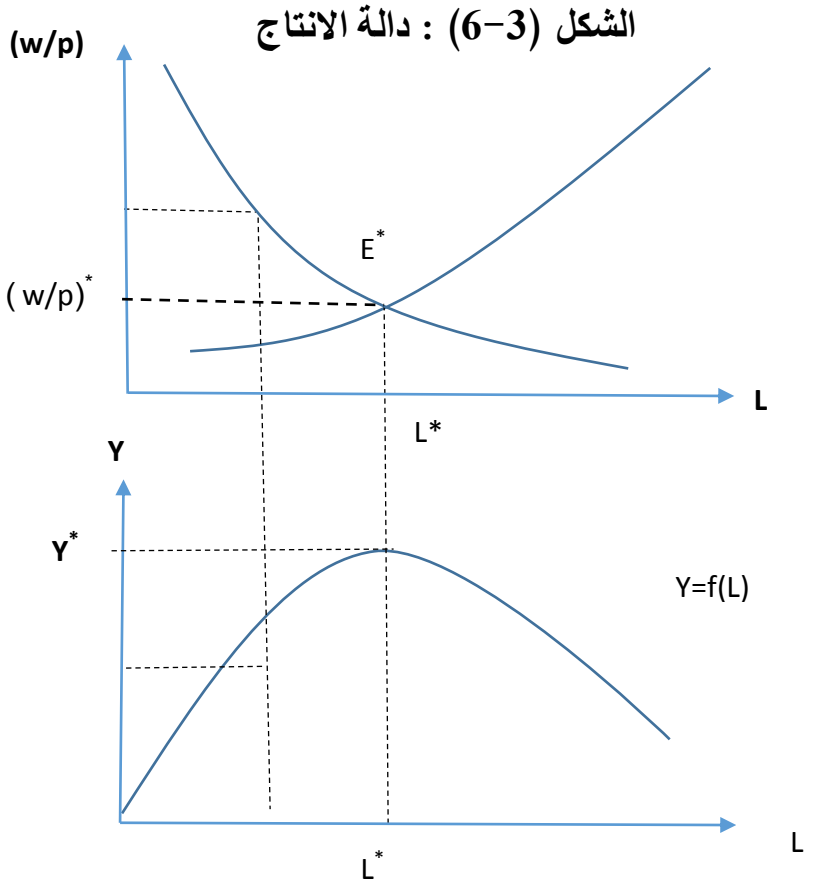

[5] يوجين أ .ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، (سلسلة ملخصات شوم) ، ترجمة محمد رضا العدل و حمدي رضوان عبد العزيز ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 , الجزائر، ص ص: 204-205

هذه الدالة تشير بان الإنتاج هو دالة للعمل في الاجل القصير وهذا يعني انه عندما نتوصل الى تحديد حجم العمل في سوق العمل فانه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج. فاذا كان حجم العمل التوازني هو L^* فان حجم الإنتاج التوازني المقابل له سيكون Y^*. ويكون أي تغير في كمية العمل L سينتج عنه آليا تغير في الإنتاج.

ثانيا- التوازن في سوق السلع والخدمات:

ينطلق التحليل الكلاسيكيي من دالة الإنتاج التي راينا فيما سبق انها تعتمد على عنصر العمل في الاجل القصير، مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى.[6] $y=f(L)$

وبالتالي بمجرد تحديد حجم العمل الأمثل المستخدم نكون قد حددنا تلقائيا حجم الإنتاج الحقيقي الذي يطابق تماما حجم الدخل الكلي لأي اقتصاد، وطالما أن الدخل الكلي هو الذي يحدد الطلب الكلي على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية، يبقى لنا أن نعرف ما إذا كان الطلب الكلي يكون دائما في المستوى الذي يستوعب العرض الكلي، أي الإنتاج الكلي لمختلف السلع والخدمات .بعبارة أخرى :هل الطلب الكلي يكون دائما كافيا لامتصاص كل العرض الكلي من السلع والخدمات المنتجة ؟

ان الاجابة عند الكلاسيك على هذا التساؤل تكمن اساسا في قانون ساي "Say " للمنافذ.

1-**قانون ساي**"Say" **للمنافذ:** ينص هذا القانون على ان " العرض يخلق الطلب الخاص" او ان "كل عرض يخلق طلب مساوي له" ، وبتالي فحسب هذه النظرية لا يمكن في الاقتصاد الكلي حدوث فائض في الإنتاج او قصور في الطلب . ذلك لان الهدف النهائي من النشاطات الاقتصادية هو الاستهلاك، وان الاستهلاك يعتمد على الدخل، وان الدخل يعتمد على الإنتاج ويرتبط به، ومن ثم فان الإنتاج لابد ان يتولد طلب نتيجة له، وبذلك فغير ممكن وجو فائض في الإنتاج ، لان الطلب الذي يولده الإنتاج يمتص هذا الانتاج، وهو ما يعني عدم احتمال وجود حالة عدم استخدام للموارد وبطالة.

ويقر الكلاسيك بانه يمكن ان تحدث بعض الاختلالات الجزئية في التوازن بين عرض بعض المنتجات الخاصة والطلب عليها. ولكن دور الية الأسعار يكفل تصحيح هذه الاختلالات. وبما

---

[6] بريبش السعيد , مرجع سبق ذكره, ص79

ان حدوث فائض عام في الإنتاج هو امر غير ممكن، فانه يستحيل ظهور بطالة اجبارية في الاقتصاد.[7]

ويترجم قانون say في ظل اقتصاد نقدي بالقول ، بان الدخل النقدي ينفق بشكل الي ومستمر بنفس معدل تدفقه من انتاج، وهكذا فان ادخال النقود لا يغير شيئا في النظام الكلاسيكي مادام العرض دائما يخلق الطلب المرافق له.

2- الادخار والاستثمار وسعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية:

ان الانتقاد الذي وجه لقانون Say ، هو أنه ألا يعتبر الادخار نقصا للطلب على السلع و الخدمات و بالتالي ليس كل عرض يجد طلب مساوي له ؟

لكن تبرير الكلاسيك هو أن الادخار سوف يوجه للاستثمار والذي يعتبر طلبا على السلع الرأسمالية، أي أن الادخار لا يحدث نقصا في الطلب، وعليه لكي يتوازن سوق السلع والخدمات لا بد من تساوي الادخار والاستثمار $I=S$

ا- الادخار: والذي يعني عدم انفاق جزء من الدخل على الاستهلاك، والذي يمثل الادخار

ب- الاستثمار: ان الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي هو الاستثمار الحقيقي أي العيني بشكل أصول وموجودات راسمالية ثابتة (الات، مكائن...الخ) والذي يتم من خلال إقامة مشروعات جيدة او توسيع المشروعات القائمة.

ج-سعر الفائدة: سعر الفائدة هو عبارة عن العائد الذي يحصل عليه المدخرين نظير اقراض أموالهم للمستثمرين. ان تحويل الادخار الى استثمار يجري تحت تاثير عمل معدل الفائدة (i%) حيث يشكل معدل الفائدة حجر الزاوية في بناء النموذج الكلاسيكي باعتباره الوسيلة التي يغدو بفضلها قانون Say صحيحا بالنسبة للاقتصاد النقدي.

يتحدد سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية من خلال تفاعل الادخار مع الاستثمار ، وبحيث يتحقق سعر الفائدة التوازني نتيجة هذا التفاعل وبافتراض وجود المنافسة التامة في السوق ، كما يبينه الشكل التالي .

[7] فليح حسن خلف, مرجع سبق ذكره, ص 125

الشكل رقم (3-7) : التوازن وفق طريقة استثمار/ادخار

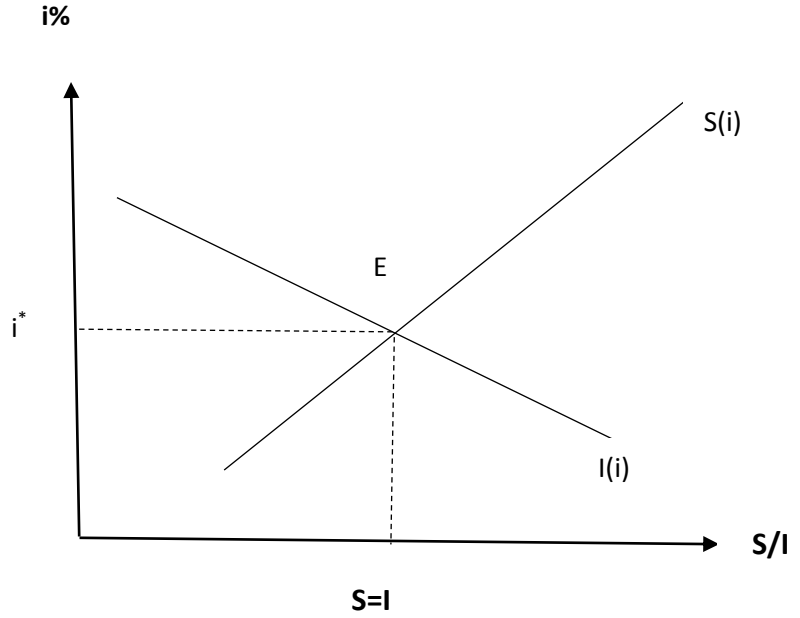

ان الاستثمار ككل الطلبات هو تابع متناقص لمعدل الفائدة(i) في حين ان العرض الذي يمثل الادخار هو تابع متزايد لمعدل الفائدة (i) .ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا كالتالي :

$I=I(i) : I'(i)<0$.....(1)

$S=S(i) : S'(i)>0$.....(2)

ومن اجل الوصول الى التوازن فانه حسب النظرية الكلاسيكية لابد ان يكون الاستثمار والادخار الحقيقي متساويين اي :

$I(i)=S(i)$.....(3)

ثالثا – التوازن في سوق النقود:

ترى النظرية الكلاسيكية ان النقود وظيفتها الأساسية تتمثل بكونها وسيط للمبادلات ، ومن ثم فانه يستبعد الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل .كما انها حيادية (لا تؤثر في النشاط الاقتصادي، أي المتغيرات الاقتصادية)

إن أساس الطلب الكلي الكلاسيكي هو معادلة التبادل، وتظهر معادلة التبادل هذه بأشكال مختلفة إلا أن الشكل المألوف هو: $M.V=P.Y$

حيث: M تمثل كمية النقد المتداولة

V تمثل سرعة دوران وحدة النقد المستخدمة.

P تمثل المستوى العام للأسعار.

Y تمثل كالعادة حجم الدخل الحقيقي (حجم الناتج الوطني)

وبافتراض ثبات سرعة تداول النقودV (.وذلك لثبات واستقرار عادات وطبائع الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود)، وثبات حجم الدخل الحقيقيY (لان الاقتصاد في حالة استخدام تام) ، فان التغير في كمية النقود تؤدي الى التأثير على المستوى العام للأسعار بذات القدر وبذات الاتجاه، وبهذا فان النقود وفقا للنظرية الكلاسيكية لا تؤثر على النشاطات الاقتصادية توسيعا او تقليصا ، وانما ينصب اثرها فقط على المستوى العام للأسعار. أي أن المستوى العام للأسعار دالة تابعة لكمية النقود (عرض النقود) وبتعبير رياضي نكتب: $P = f(M)$.

إن النظرية الكمية للنقود المعروضة أعلاه تصبح في الوقت ذاته نظرية الطلب الكلي، فالتغير في كمية

النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير سوف يؤثر بدوره على حجم الإنتاج، أو يمكن التعبير عن ذلك

من زاوية أخرى، إذا كانت سرعة دوران وحدة النقد ثابتة فإنه يمكن الحصول على علاقات عديدة بين المتغيرات الثلاث المتبقية، فإذا كانت كمية النقود ثابتة مثلا فإن الأسعار والإنتاج سيتغيران **عكسيا**، وبالتالي يكون شكل منحنى الطلب في النموذج الكلاسيكي كما هو مبين أدناه.

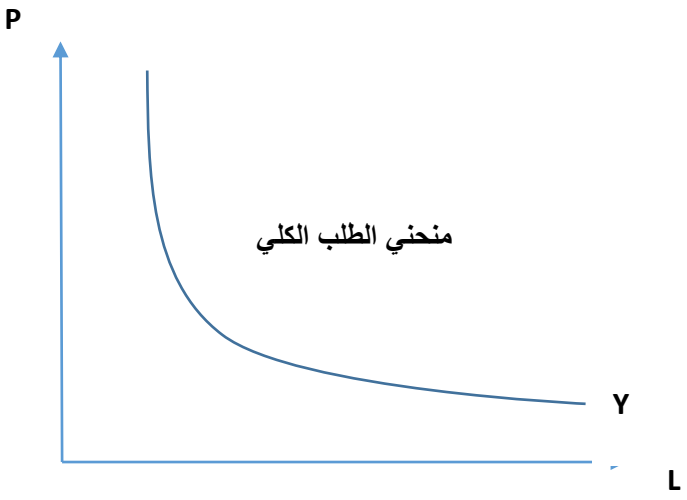

رابعا – التوازن العام عند الكلاسيك:

لإيجاد التوازن الكلي رياضيا لابد ان يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي AS=AD

ومما سبق كنا قد قمنا باشتقاق منحنى العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل، ومنحني الطلب الكلي من النظرية الكمية للنقود.

وبيانيا يكون بتقاطع منحني العرض الكلي مع منحني الطلب الكلي كما هو موضح في الشكل الموالي.

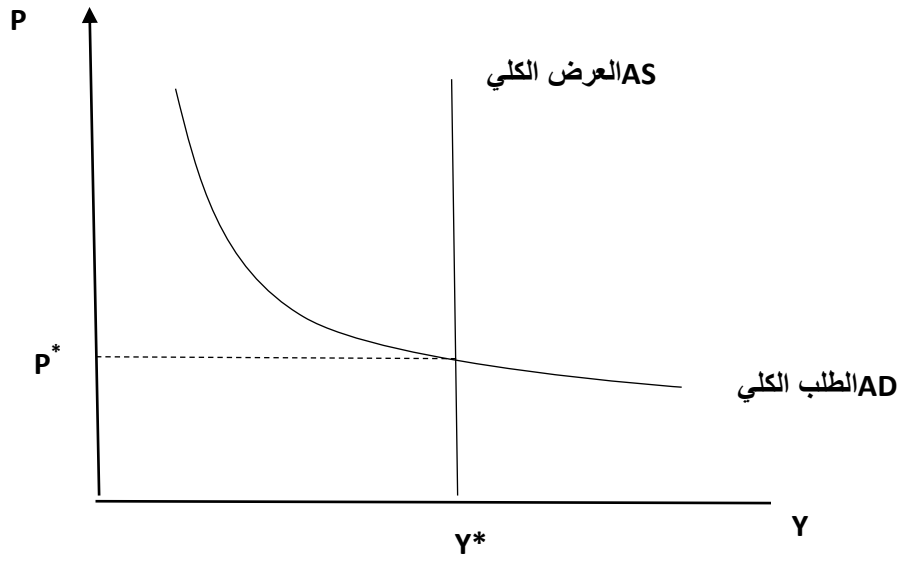

عند تقاطع منحني العرض والطلب يتحد لنا مستوى الأسعار التوازني p^* ومستوى الدخل التوازني هذا الاقتصاد، ومن خلال ما سبق يمكن الحصول على جميع المتغيرات بالاعتماد على المعادلات التالية :

$N_S=N_S(w/p)$……(1)

$N_d=N_d(w/p)$……(2)

$Y=Y(N)$……(3)

$M.V=P.Y$……..(4)

فمن المعادلتين (1) و (2) يمكن تحديد حجم العمل N والاجر الحقيقي (w/p)، وبتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج (3) نحصل على قيمة الإنتاج Y. وبتعويض حجم الإنتاج في المعادلة رقم (4)، وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود، وان كمية النقود M هي متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية في الدولة، فانه يمكن تحديد مستوى السعر P، وبتعويض

السعر في احد المعادلتين (1) و(2) يمكن الحصول على قيمة الاجر الاسمي W. وبهذا يكون النموذج الكلاسيكي كاملا ومتسقا.